النفط الكويتي يرتفع 0,5٪ إلى 75,15 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 33 سنتا ليبلغ 75,15 دولاراً للبرميل، بزيادة 0,5٪، وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

كل ارتفاع 5 دولارات بسعر النفط يدر 900 مليون دينار بميزانية الكويت

«موديز»: وداعاً للضرائب.. مادام النفط مرتفعاً

محمود عيسى

قال تقرير لوكالة موديز للتصنيف الائتماني إن الكويت لن تسارع إلى الاصلاحات المالية كما باقي الدول الخليجية في ظل ارتفاع أسعار النفط الذي يزيد ايراداتها ولما تتمتع به من مركز مالي قوي في ظل تدفق ايرادات الصندوق السيادي الضخمة. وتوقعت الوكالة أن تتعطل أي اصلاحات مالية في ظل تلك الظروف من ارتفاع أسعار النفط واستبعدت ان يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتي أعلنت الحكومة عن تأجيلها حتى 2021 فيما استعجلت من مجلس الأمة تطبيق الضريبة الانتقائية. وأكد التقرير ان تأخير الاصلاحات المالية يعتبر خطأ لان النفط قد لا يستمر في الارتفاع وسيؤثر ذلك التأخير بالسلب على التصنيف الائتماني للكويت.

واشار التقرير الى انه فيما تقدر الكويت التي تتمتع بتصنيف ائتماني متميز عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة ان تبلغ ايرادات الضريبة السعرية المقترح فرضها على المشروبات الغازية والتبغ حوالي 200 مليون دينار تقدر وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان هذا المبلغ يقل عن ثلث ايرادات ضريبة القيمة المضافة التي قدرتها الوكالة بنحو 600 مليون دينار، بينما تشير تقديراتها الى ان زيادة أسعار النفط بمقدار 5 دولارات للبرميل تولد إيرادات مالية سنوية تبلغ قرابة 900 مليون دينار، وهو أكبر بكثير من الايرادات التي ستحققها ضريبة القيمة المضافة.

عدم تطبيق ضريبة «القيمة المضافة» يضر بالتصنيف الائتماني للكويت

الإصلاحات المالية تصطدم بإيرادات الصندوق السيادي وارتفاع النفط ومعارضة البرلمان

إيرادات «القيمة المضافة» و«الانتقائية» مجتمعة تصل إلى 800 مليون دينار

وكانت الكويت أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستؤخر تنفيذ ضريبة القيمة المضافة حتى عام 2021، أي بعد 3 سنوات من تاريخ التنفيذ الذي وافقت عليه من قبل.

النفط سيعوض

وقالت وكالة موديز انه على الرغم من أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط سيعوض او يتجاوز التأثير المالي الصافي للتأخر في تنفيذ تطبيق الضريبة، إلا أنها ترى ان القرار يبين بوضوح - فيما لو بقيت أسعار النفط حول مستوياتها الحالية - كيفية احتمال تعثر الجهود الرامية لتطبيق الإصلاحات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن التحديات التي تواجهها الكويت في تمرير ضريبة القيمة المضافة من خلال هيئاتها التشريعية تسلط الضوء أيضا على نقاط الضعف الشديدة في قدراتها المؤسساتية التي أعاقت الاستجابة لصدمة أسعار النفط بقوة اكبر.

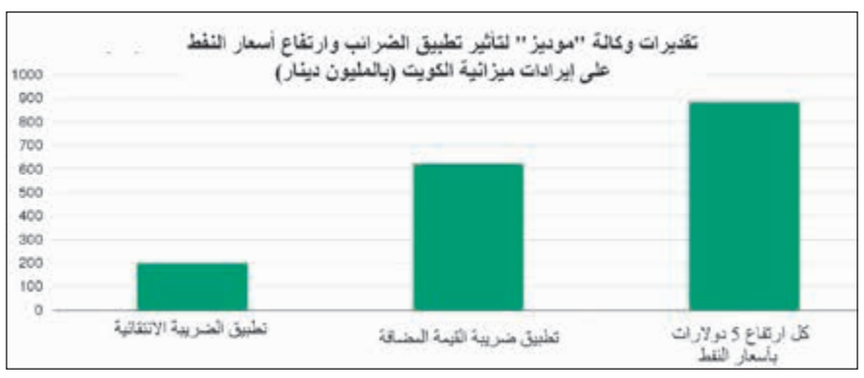

ليست مفاجأة

وتشير تقديرات الوكالة إلى أن قرار تأجيل تنفيذ ضريبة القيمة المضافة قد يكلف الحكومة الكويتية نحو 1,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في صورة ايرادات مفقودة. ومع ذلك، فإن التأثير المالي الصافي سيقابله ويتجاوزه الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

وقالت موديز ان قرار الحكومة الكويتية لم يكن مفاجئا تماما، حيث يعتبر المركز المالي الكويتي من أقوى المراكز المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يرتكز على ادنى نقاط التوازن المالي والخارجي لأسعار النفط في المنطقة، فضلا عن الأصول السيادية الضخمة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار.

ورأت الوكالة ان هذه الاعتبارات تعني أن الحاجة الملحة للإصلاحات المالية أضعف منها بالمقارنة بالدول الأخرى كالسعودية وسلطنة عمان.

ومع ذلك فإن عدم قدرة الحكومة على تنفيذ إجراءات جديدة لتحقيق إيرادات غير نفطية منعت الكويت من إحراز تقدم أكثر جدوى في عزل إيرادات الحكومة من تقلب أسعار النفط في المستقبل، وبالتالي فإن هذا الامر يعتبر سلبيا من الناحية الائتمانية.

الضرائب ومجلس الأمة

وأكدت الحكومة الكويتية من جديد التزامها بالإسراع في تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات الغازية والتبغ عندما يبدأ مجلس الامة دورته القادمة في أكتوبر المقبل.

كما أبرزت المفاوضات حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة بعض التحديات التي تقف في وجه الاصلاحات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص وقوف مجلس الأمة باستمرار دون تطبيق معظم المقترحات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية.

علاوة على ذلك، حتى إذا قدمت الحكومة على ضريبة القيمة المضافة في نهاية المطاف، فمن غير المرجح أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الكويتي.

خلال مارس الماضي.. و35,6 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني بنمو سنوي 2٪

«بيتك»: 11٪ تراجعاً بالائتمان الممنوح للمؤسسات المالية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن معدل النمو السنوي لإجمالي الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي بلغ 1,9٪ خلال مارس الماضي، وذلك وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، (ويحتل هذا النمو المركز الخامس لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من مارس 2014 إلى مارس 2018، وبلغ أعلى نمو حققه الائتمان خلال شهر مارس في 2016 أي بنحو 8,4٪)، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في مارس نحو 35,6 مليار دينار مقابل 34,9 مليار دينار في الشهر نفسه من العام الماضي، بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف أي بنسبة 1٪ على أساس شهري مقارنة مع فبراير 2018.

وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، وقطاع الإنشاء وقطاع الخدمات العامة بنحو 11,6٪، و9,9٪، و2,4٪ على التوالي.

وسجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 537 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت 3,7٪ عن الشهر نفسه من العام السابق متخطية 15 مليار دينار تمثل 42,7٪ من إجمالي الائتمان في مارس 2018، ثم يليه قطاع العقار بنمو فاق 184 مليون دينار ونسبته 2,4٪ مقتربا من 8 مليارات دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع التجارة مسجلا نموا اقترب من 100 مليون دينار بنسبة نمو سنوي 5,6٪ حين بلغ حجمه 3,3 مليارات دينار (والتي تمثل 9,3٪ من إجمالي الائتمان)، ثم يليه قطاع النفط الخام والغاز مسجلا نموا قيمته حوالي 11 مليون دينار بنسبة نمو سنوي 1٪ ليفوق بذلك 1,3 مليار دينار (يمثل 3,8٪ من إجمالي الائتمان) في مارس 2018، تلاه قطاع الصناعة بارتفاع بلغت قيمته 52 مليون دينار حين بلغ حجمه 1,9 مليار دينار (تمثل نحو 5,3٪ من الإجمالي) في مارس 2018.

التسهيلات الشخصية تستحوذ على 43٪ من الائتمان مسجلة 15 مليار دينار

10 مليارات دينار حصة قطاعي العقار والإنشاء

3,3 مليارات دينار الائتمان الممنوح لقطاع التجارة.. بنمو سنوي 1,6٪

إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس الماضي 42,7٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,9٪ في مارس العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا 27,8٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في مارس 2018، مقارنة مع 28,6٪ في مارس من العام الماضي، وتحسنت حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان إلى 70,5٪ بنهاية مارس من العام الحالي مقابل 70٪ في مارس 2017.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له، وتمثل التسهيلات المقسطة الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 73,6٪ في مارس 2018 مقارنة مع 70,4٪ في مارس 2017، بينما تشكل القروض الموجهة لشراء أوراق مالية، وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، حصته من التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 17٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 19,6٪ في مارس 2017.

أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 7٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7,8٪ في مارس 2017، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وقد شهدت القروض الشخصية الأخرى ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت 2,3٪ مقارنة مع 2,2٪ في مارس 2017.

بلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 11,2 مليار دينار مرتفعة بنسبة 8,4٪ مقارنة مع مارس 2017. أما على أساس شهري، ارتفعت بحدود 0,5٪ مقارنة مع فبراير 2018.

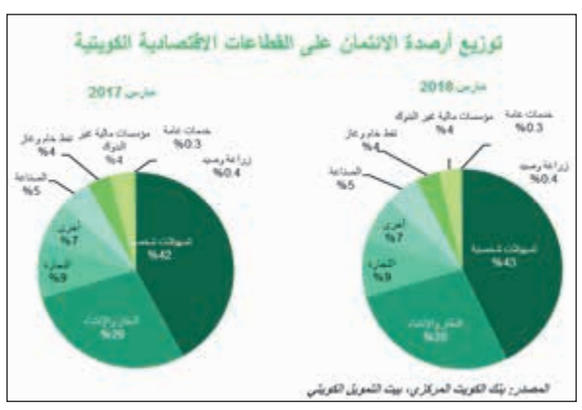

بهدف تخفيف القيود المفروضة منذ 17 شهراً

«أوبيك» تناقش زيادة الإمدادات النفطية العالمية مليون برميل يومياً

نقلت وكالة رويترز عن مصادر وصفتها بالمطلعة قولها، إن السعودية وروسيا ستناقشان زيادة إنتاج النفط من داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وخارجها بنحو مليون برميل يوميا في خطوة تهدف إلى تخفيف للقيود المفروضة منذ 17 شهرا على الإمدادات.

وقالت المصادر إن زيادة بنحو مليون برميل يوميا سيكون من شأنها الوصول بمستوى الامتثال لقيود الإمدادات العالمية إلى 100٪، انخفاضا من نحو 152٪.

وأشارت المصادر إلى أن المباحثات الأولية يقودها وزيرا طاقة السعودية وروسيا في سان بطرسبرغ إلى جانب نظيرهما الإماراتي الذي تتولى بلاده رئاسة أوبيك هذا العام.

ويجتمع وزراء أوبيك والمنتجين المستقلين في فيينا يومي 22 و23 يونيو، ومن المنتظر اتخاذ القرار النهائي حينئذ.

يذكر ان وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أكد على أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة فيما يتعلق بإنتاج النفط، وذلك ردا على سؤال حول زيادة محتملة في إنتاج الخام مقدارها مليون برميل يوميا.

وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن التخفيضات الحالية بلغت في واقع الأمر 2,7 مليون برميل يوميا بسبب انخفاض إنتاج فنزويلا، أي ما يعادل نحو مليون برميل يوميا زيادة على التخفيضات التي جرى الاتفاق عليها في البداية، والبالغة 1,8 مليون برميل يوميا.

وقال نوفاك أيضا إن روسيا ستلتزم بشكل كامل بتعهداتها في اتفاق خفض إنتاج النفط خلال مايو بعدما لم تحقق التزاما بنسبة 100٪ خلال مارس وأبريل.

وسجلت أسعار النفط انخفاضا في ختام تعاملات الأسبوع الماضي مع تلميح روسيا إلى أنها قد تزيد إنتاجها تدريجيا بعدما ظلت تفرض قيودا على الإمدادات بالتنسيق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) منذ عام 2017.

وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 78,63 دولارا للبرميل، بانخفاض قدره 16 سنتا عن التسوية السابقة وأكثر من 2,2٪ دون أعلى مستوى في سنوات الذي سجلته في السابع عشر من مايو عندما بلغت 80,50 دولارا للبرميل.

وكسر برنت حاجز 80 دولارا للبرميل للمرة الأولى في أكثر من ثلاث سنوات في وقت سابق من مايو.

وبلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 70,60 دولارا للبرميل بانخفاض قدره 11 سنتا عن التسوية السابقة.

على صعيد اخر قال إيجور سيتشن الرئيس التنفيذي لشركة روسنفت الروسية إن قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران قد يلحق الضرر بـ5٪ من إنتاج النفط العالمي.